وزارة الخارجية الأمريكية

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول انتهاكات الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠١٠ في المملكة العربية السعودية

صادر من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الدينية الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية

في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠

مقدمة

لا يعترف قانون الحكومة السعودية بحرية الأديان ولا يضمن حماية هذه الحرية، بل انه يفرض على ممارستها قيود مشددة.

المملكة العربية السعودية دولة ملكية تعمل بنظام قضائي مبني على تفسيرات للقانون الإسلامي والملك هو رئيس الدولة والحكومة .

المذهب السني هو الدين الرسمي للبلاد.

وقد أعلن القانون الأساسي للبلاد بأن القرآن والسنة هما دستور للبلاد وتستند شرعية نظام الحكم على التفسير الحنبلي للشريعة .

لم يتغير وضع الاحترام للحرية الدينية من قبل الحكومية خلال الفترة التي غطاها التقرير.

تزعم الحكومة ضمان وحماية حق العبادة الخاصة للجميع، بمن فيهم غير المسلمين الذين يتجمعون في المنازل من أجل إقامة شعائرهم الدينية، إلا أن هذا الحق لا يحترم دائماً من الناحية العملية وليس له تعريف في قوانين البلاد.

علاوة على ذلك، فإن الممارسة العلنية للديانات الأخرى غير الإسلام تعد من المحظورات ، واستمرت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقوات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بشن غارات على التجمعات الدينية لغير المسلمين الذين يمارسون عبادات خاصة.

وبالرغم من تأكيد الحكومة أيضاً على سياستها تجاه حماية حق التملك واستخدام المواد الدينية الشخصية، الا أنه لم تضمن هذا الحق في القانون، كما أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقدم في بعض الأحيان الاستيلاء على المواد الدينية الشخصية لغير المسلمين.

لا زال الزعماء الدينيين والناشطين يواجهون عقبات في حالة التعبير عن آرائهم تجاه المؤسسة الدينية .

ففي الوقت الذي استمرت فيه سياسات الحكومة بوضع قيود قاسية على حرية الدين، فإن هناك تحسن كبير في مجالات معينة خلال الفترة التي غطاها التقرير، مثل توفير حماية جيدة لحق تملك واستخدام المواد الدينية، زيادة التفحص والتدقيق والتدريب لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإعطاء صلاحية أكثر وقدرة للجان حقوق الإنسان بالعمل ، إصلاح شرعي لتوسيع التفسير الرسمي للشريعة الإسلامية والموافق عليه رسمياً ليشمل المذاهب السنية الأخرى ، وهي إجراءات تم اختيارها لمقارعة آيدلوجية التطرف وتشجيع رجال الدين البارزين للدعوة للتسامح في خطبهم.

بادر الملك إلى حوار بين الأديان لجلب زعماء وأتباع الديانات المختلفة معا من أجل الحوار وتكثيف الحوار الوطني من أجل تعزيز التسامح والاعتدال.

المنصب الرسمي لرئيس الدولة هو " خادم الحرمين الشريفين" يعكس الأهمية التي تعلقها العائلة المالكة على دعم الإسلام في البلاد باعتباره الركيزة الأساسية لشرعية العائلة المالكة ، على الصعيد المحلي وداخل المجتمع الإسلامي العالمي.

لا يوجد فصل ما بين الدين والدولة في الحكم ، كما ان العلاقة العميقة بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية تفضي إلى ضغطا كبيرا على الدولة والمجتمع على للالتزام بالتفسير الرسمي السعودي للإسلام ، وعلى المعايير الاجتماعية المحافظة.

معظم المواطنين يقبلون فكرة بأن حياتهم ينبغي أن تحكمها الشريعة الإسلامية ، والنقاش ليس حول ما إذا كان يتعين على المواطنين ان يصبحوا أكثر أو أقل تدينا ولكن حول أي تفسير للشريعة الإسلامية يجب أن تقود مجتمعهم . وعلى الرغم من الضغوط من أجل العقيدة ، هناك آراء متباينة بين المواطنين على ما ينبغي أن تشكل الشريعة وكيف ينبغي أن تنفذ.

على الرغم من تنوع وجهات النظر الفردية ، واصلت الحكومة بفرض تفسيرها الرسمي للإسلام السني. ويواجه بعض المسلمين الذين لا ينتمون لهذا التفسير تمييز سياسي واقتصادي وقانوني واجتماعي وديني كبير ، يشمل فرص عمل وفرص تعليمية محدودة ، ونقص تمثيل في المؤسسات الرسمية ، وقيود مفروضة على ممارسة العقيدة وعلى بناء أماكن العبادة والمراكز الاجتماعية.

ان أكبر مجموعة من المتضررين هم الشيعة. ويواجه غير المسلمين ، ومعظمهم من مواطني البلدان الأخرى ، أيضا قيودا كبيرة على ممارسة دينهم.

كان هناك عدد أقل من اتهامات التحرش والاعتداء الجنسي على أيدي عناصر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

على الرغم من إزالة أو تعديل بعض التصريحات المتعصبة في المناهج الدراسية ، فان الحكومة قد صرحت عن نيتها لإصلاح المواد الدراسية لإزالة أو تعديل مثل هكذا تصريحات .

ظلت الكتب السعودية مدعاة للقلق بالنظر لاستمرار ما تحتويه من دعوة للتحريض ضد الشيعة والإسماعيليين واليهود والمسيحيين وغيرهم من الطوائف الدينية.

فعلى سبيل المثال ، فقد استمر المتشددون بالتصريح بأنه يجب قتل المرتدين عن الإسلام اذا لم يندموا خلال ثلاثة أيام من تحذيرهم وان تلك الخيانة هي ميزة دائمة لغير المسلمين وخاصة اليهود .

استمرت الحكومة بغربلة ومراقبة المعلمين المحتملين والحاليين الذين تبنوا وجهات نظر دينية متطرفة ، الا انه هناك تقارير عن بعض المعلمين والمدرسين حيث قاموا وعصياناً منهم لسياسة الحكومة بتشجيع الآراء والأفكار التي تدعو للتعصب داخل الصف ولم يتم طردهم او نقلهم إلى مكان آخر ولم يواجهوا إجراءات تأديبية.

واصلت الحكومة أيضا غربلة ومراقبة أئمة المساجد الذين يستلمون رواتبهم من الحكومة في جميع أنحاء البلد ، على الرغم من أن بعض المسؤولين الحكوميين ورجال الدين قد أدلوا ببيانات غير متسامحة.

ناقشت الحكومة الأمريكية الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها لدعم حقوق الإنسان .

ناقش كبار المسؤولين الأمريكيين عدداً من السياسات الرئيسية المتعلقة بالممارسة الدينية احترام الديانات الأخرى مع الحكومة، فضلاً عن الحالات المحددة التي تنطوي على انتهاك لحق الحرية الدينية.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ كررت وزيرة الخارجية تسميتها المملكة العربية السعودية بأنها دولة ذات اهتمام خاص، وصدر للحكومة إعفاءاً عن العقوبات" لتعزيز أغراض هذا القانون".

وفيما يتعلق بهذا التصنيف أصدرت الوزيرة رايس تنازلاً عن العقوبات بغرض " تعزيز أهداف القانون".

الفصل الأول

توزيع السكان حسب الديانة

تقدر مساحة المملكة العربية السعودية بنحو ١,٢٢٥,٠٠٠ ميل مربع ، ويبلغ عدد سكانها ٢٧ مليون نسمة، ويشمل ذلك أكثر من تسعة ملايين من الأجانب.

لا يوجد رقم دقيق لعدد المقيمين الأجانب . وتقدر الحكومة عدد العمال الأجانب الشرعيين في البلاد بـــ٦,٥ مليون عامل ، مع 1.5 مليون شخص من أفراد عوائلهم .

ويقدر بعض المحللون عدد العمال الأجانب غير الشرعيين في البلاد بـــ1.5 مليون مهاجر .

وأشار أشخاص من بعض السفارات بان عدد السكان الاجانب في البلاد بما في ذلك العديد من المهاجرين الغير مسجلين بأكثر من عشرة ملايين شخص .

ويشمل تعداد السكان الأجانب حوالي ١,٨ مليون هندي، ٢ مليون بنغلادشي، حوالي ١,٣ مليون فيلبني ، ١,٥ مليون باكستاني ، واحد مليون مصري، واحد مليون يمني ، ٦٠٠,٠٠٠ اندونيسي ،٤٠٠,٠٠٠ سوري ، ٤٠٠,٠٠٠ سيرلانكي ، ٣٥٠,٠٠٠ نيبالي ، ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني ، ١٥٠,٠٠٠ لبناني ، ١٠٠,٠٠٠ اريتري ، و ٥٠,٠٠٠ أمريكي.

ففي الوقت الذي تكون فيه من الصعوبة الحصول على احصائيات ، فان ما يقرب من ٨٥ إلى ٩٠ بالمائة من المواطنين هم من المسلمون السنة الذين يلتزمون غالبا بالمذهب الحنبلي ، وهناك مواطنون من السنة يتبعون مذاهب سنية أخرى مثل المذهب الحنفي والمالكي والشافعي .

عشرين بالمائة من المواطنين هم من الشيعة ويعيش ثمانين بالمائة منهم في المنطقة الشرقية، وعشرين بالمائة منهم إسماعيليين.

إن غالبية شيعة البلاد هم من الأثني عشرية (أتباع محمد بن الحسن الإمام الثاني عشر) ويستوطنون في المنطقة الشرقية وفي المدينة المنورة ، والإسماعيليين السليمانيين يعرفون بالسباعيين (يتبعون إسماعيل بن جعفر الذي يعتبروه الإمام السابع) منطقة نجران الجنوبية .

هناك ما يقرب من ١٥٠،٠٠ من الأشراف (نسل النبي محمد) وما يقدر بخمسمائة ألف من النخاولة في منطقة الحجاز الغربية .

بالإضافة إلى ذلك ، فان بعض الاحصائيات الغير موثقة قدرت عدد الزيديين الذين يقيمون في مدن جيزان ونجران على الحدود اليمنية بـــ ٢٠٠٠٠ شخص .

لا تتوفر احصائيات شاملة عن الطوائف الدينية للأجانب، بيد أنها تتضمن مسلمين من مذاهب إسلامية مختلفة ومسيح بما فيهم أرثوذكس شرقيين وبروتستانت ومن ضمنهم أكثر من مليون روماني كاثوليكي ويهود وهندوس وبوذيين وآخرين.

بالإضافة إلى المسيح الأوروبيين والأمريكيين هنالك مسيح من أفريقيا الشرقية ومن الهند وباكستان ولبنان وسوريا ومن فلسطين وأعداد كبيرة من الآسيويين الشرقيين .

ويدين نحو تسعين بالمائة من الجالية الفلبينية المقيمة في البلاد بالدين المسيحي ، وذكر أن هناك تجمعات دينية خاصة للمسيحيين تعقد في أنحاء شتى من البلاد.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مسؤولة عن ٧٣,٠٠٠ مسجد سني وتوظف ٥٠٠٠٠ إمام سني .

لا تقع مسؤولية الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة تحت اختصاص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، فهما تحت مسؤولية الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين ، التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى الملك ويحمل رئيسها رتبة تعادل رتبة وزير في الحكومة.

يوجد الآلاف من المساجد الأخرى موجودة في المنازل ، وفي الاستراحات على الطرق السريعة ، وأماكن أخرى في جميع أنحاء البلاد ، ولا توجد دور عبادة عامة لغير المسلمين ، ولكن التجمعات الدينية المسيحية الخاصة تعقد في جميع أنحاء البلاد.

استضافت المملكة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ أكثر من مليوني ونصف حاج مسلم من جميع أنحاء العالم ومن جميع الطوائف والمذاهب الإسلامية وفدوا إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج كما هو معتاد في كل عام.

الفصل الثاني

وضع الحرية الدينية

إطار العمل القانوني/ إطار عمل السياسات

استناداً إلى القانون الأساسي للبلاد، فإن القرآن وسنة النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) يشكلان دستور المملكة.

وتنتهج الحكومة سياسة تسمح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية بحرية داخل بيوتهم دون تدخل، بيد أن تفسير الحكومة للإسلام، لا يقدم أي اعتراف قانوني أو حماية للحرية الدينية، بل أن تلك الحرية مقيدة بشدة في الممارسة.

يحدد القانون الأساسي للمملكة نظام الحكم، وحقوق المواطنين والمقيمين، وسلطات وواجبات الحكومة. ويعتبر مفهوم الفصل بين الدين والدولة في الحكم أمراً مرفوضاً من قبل الحكومة والشعب على حد سواء.

ترى الحكومة، بحكم كونها الراعية لأقدس بقعتين إسلاميتين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ، أن شرعيتها تعتمد إلى حد كبير إلى تفسيرها وتطبيقها للإسلام، وفق ما ورد في كتابات وتعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أحد علماء السنة خلال القرن الثامن عشر.

ان موقف بن عبد الوهاب كان في الأصل ردة فعل لعدد من الممارسات الشعبية في زمانه كان يعتقد بأنها تمثل تراجعا إلى الشرك والجاهلية قبل الإسلام.

وكان ابن عبد الوهاب يقوم ببث تعاليمه والتي تقول بأن المسلمين في عصره أصبحوا من المرتدين ، وبأن الله معاقبهم عن طريق السماح للغرباء باستعمار الجزيرة العربية ، وحث المسلمين على أن يكونوا أكثر حزما في طاعتهم إلى الإسلام ، ودعا للعودة إلى ما اعتبره ممارسات القرون الثلاثة الأولى من العصر الإسلامي ، محتجاً بأن كل فكرة تضاف إلى الإسلام بعد هذه الفترة تتناقض مع تعاليم الدين الإسلامي يجب أن تلغى.

تعارض التعاليم الدينية للبلاد المحاولات التي تقوم بها الحركات الإسلامية الإصلاحية لإعادة تفسيرات الشريعة الإسلامية للقرون التاسع عشر والعشرون والواحد والعشرون على ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في مجالات العلاقات ما بين الجنسين والاستقلالية الشخصية وقانون الأسرة والمشاركة الديمقراطية.

وفي خارج السعودية فان هذا المذهب غالباً ما يسمى (المذهب الوهابي) وهي تسمية لا يستخدمها السعوديون .

ان السعوديين الذين يتبعون تعاليم عبد الوهاب يعتقدون بأنهم أتباع الأجيال الأولى من المسلمين ، أو الموحدين .

لا يوجد قانون معين يستلزم من المواطنين أن يكونوا مسلمين ، ولكن يتعين على غير المسلمين والمسلمين الذين لا توافق معتقداتهم تفسير الحكومة للإسلام ممارسة شعائرهم الدينية في خصوصية تامة كما أنهم معرضون للتمييز، والمضايقة والحجز بل والترحيل، إذا كانا من غير المواطنين .

يعتبر التبشير بالديانات الأخرى من غير المسلمين من الأمور التي تحظرها قوانين البلاد، أما تحول المسلم عن دينه(الردة) فعقوبته القتل حداً، بيد أنه لم يعلم عن إقامة مثل هذا الحد منذ أعوام.

يستند النظام القضائي إلى الشريعة الإسلامية التي تمثل النظام التقليدي لتفسير القوانين المستمدة من القرآن والسنة وغيرها من المصادر الدينية.

في ١٤ فبراير ٢٠٠٩ أعاد الملك تنظيم مجلس كبار العلماء ليتضمن علماء من المذاهب السنية الأربعة ، بيد انه ومنذ اعتماد تعاليم عبد الوهاب على المذهب الحنبلي ، فان مذهبه أصبح هو المهيمن في الفقه السني في البلاد.

ففي حين نجد أن الجامعات الحكومية تدرس المذاهب السنية الأخرى إلا أن تركيزها ينصب على تدريس المذهب الحنبلي ، وبالتالي فإن معظم القضاة الشرعيين يتبعون المذهب الحنبلي في قضائهم .

مجلس الشورى (المجلس الاستشاري) هو المسؤول عن الموافقة على القوانين واللوائح ، وأعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم ١٥٠ من الذكور و١٢ من الإناث يتم تعيينهم من قبل الملك.

هناك خمسة أعضاء من الشيعة. ووفقا لقانون المجلس ، ينبغي على الأعضاء أن يكونوا من "العلماء ورجال العلم."

لا توجد حدود زمنية لأعضاء مجلس الشورى ، ومع ذلك ، ففي كل أربع سنوات يجب على الملك أن يحل محل ٥٠ في المائة من المجلس.

هيئة كبار العلماء التي تأسست عام ١٩٧١هو هيئة استشارية من ٢١ شخصا ترسل تقاريرها للملك ، وعلى رأسها المفتي العام وتتألف من علماء وفقهاء دين سنة ووزير العدل .

وأقر المجلس وبدعم من إدارة البحوث العلمية والإفتاء (الفتاوى) ، كسلطة عليا علـــى الفتـــاوى بموجب النظام الأساسي للحكم (المادة ٤٥) ، وعلى هذا النحو فان آرائها (الفتاوى) تشكل أساس النظام القانوني.

ينتمي ثلاثة من أعضاء المجلس إلى مذاهب اسلامية غير المذهب الحنبلـــي ، مثـــل المـــذهب المالكي والحنفي والشافعي ، ولا يوجد بينهم عضو من الشيعة ، ويتم اختيار العلماء من الملك ، وتستمر خدمتهم مدة أربع سنوات.

تسمح الحكومة للقضاة الشيعة الذين يرأسون المحاكم الشيعية في المنطقة الشرقية باستخدام الفقه الجعفري في البت في قضايا الأسرة والميراث وإدارة الأوقاف ، يوجد فقط سبعة قضاة شيعة في المحاكم الشيعية التي تقع جميعها في مدن المنطقة الشرقية في القطيف والأحساء ، حيث الغالبية الشيعية ، أما الشيعة الذين يعيشون في أجزاء أخرى من المنطقة الشرقية مثل مقاطعة نجـــران ومنطقة الحجاز الغربية ، فليس لديهم محاكم شيعية محلية وإقليمية أو وطنية.

ويعمل اثنان من القضاة الشيعة في محكمة القطيف واثنان آخران في محكمة الإحساء ، أما القضاة الثلاثة الآخرين فيعملون في محكمة استئناف القطيف التي تشرف على محاكم القطيف والاحساء .

في يناير ٢٠١٠ تم إقالة القاضي الشيعي الشيخ حسن بوخمسين بعد معارضته لبعض القرارات القضائية الحكومية عام ٢٠٠٧ ، وقللت هذه الإقالة عدد القضاة الشيعة من سبعة إلى ستة قضاة.

ووفقا لتفسير الحكومة الرسمي للإسلام ، فان القانون يميز ضد الأديان ويعتبرها أديان شركية ، كما يتعرض للتمييز المسيحيين واليهود والذين يتم ذكرهم في القرآن الكريم باسم " أهل الكتاب " ، ولكن بدرجة أقل.

ويتجلى هذا التمييز ، على سبيل المثال ، عند تقدير التعويض عن القتل غير المتعمد أو الإصابة غير المتعمدة ، فيحصل المسلم الذكر على نسبة ١٠٠% من مبلغ الدية بينما يحصل الذكر اليهودي أو المسيحي على نسبة ٥٠% من الدية بينما يحصل الباقون على ١٦/١ مما يحصل عليه المسلم الذكر .

وعلاوة على ذلك ، يحق للقضاة أن يهملوا شهادة الأشخاص غير المسلمين وكذلك من حقهم إهمال شهادة من لا يلتزم التفسير الرسمي للإسلام.

فعلى سبيل المثال ، غالبا ما تهمل شهادة الشيعة في محاكم القانون أو ليس لشهادتهم لدى المحاكم نفس الوزن كشهادة السني ، على الرغم من تصريحات بعض المسؤولين الحكوميين بأن القضاة لا يميزون على أساس الدين عند سماع الشهادة ، وفي المحاكم الشرعية التي تستند في أحكامها على القرآن فان شهادة الرجل تعادل شهادة امرأتين.

قانونا ، فان الأطفال يرثون الانتماء الديني لوالدتهم ما لم يكن والدهم مواطن سعودي ، ففي هذه الحالة يعتبر القانون هؤلاء الأطفال مسلمين.

تأسست وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في عام ١٩٩٣ كجسر ما بين الحكومة والقيادة الدينية ، وأشرفت ومولت بناء جميع المساجد السنية ، بيد ان ما يقرب من ٣٠ بالمائة من المساجد السنية قد بنيت وأوقفت من قبل أشخاص كأعمال خيرية .

وعلى عكس المساجد السنية فان المساجد الشيعية تحتاج إلى استحصال إجازة بناء والتي غالباً ما يكون من الصعوبة الحصول عليها .

بخلاف العيد الوطني في ٢٣ سبتمبر ، فان الأعياد الدينية الإسلامية (عيد الفطر وعيد الأضحى) ، هي الأعياد الوطنية الوحيدة المعترف بها .

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالة شبه ذاتية لديها صلاحية مراقبة السلوك الاجتماعي وفرض السلوك الأخلاقي الذي يتفق مع تفسير الحكومة للإسلام في المقام الأول ، ولكن ليس على سبيل الحصر ، في المجال العام.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أسسها الملك عبد العزيز في عام ١٩٢٦ في منطقة نجد ، وتوسعت تدريجيا ، وفي عام ١٩٩١ أمر الرئيس العام للهيئة بإنشاء فرع للهيئة في كل محافظة من محافظات البلد البالغ عددها ١٣ ، وتقدم هيئة الأمر بالمعروف تقاريرها إلى الملك عن طريق مجلس الوزراء وتنسق وزارة الداخلية مع الهيئة ولكنها لا تملك سلطة عليها.

ويعرف عناصر الهيئة والمتطوعين الذين يعملون معهم بدوام كامل بالمتطوعين وهم لا يرتدون زيا عسكريا ، ولكن هناك حاجة لوضع شارات تعريف ، ويعملون بصفتهم الرسمية عندما يكونوا برفقة الشرطة النظامية.

عرف قانون ١٩٨٠ مهمة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنها " توجيه ونصح الناس لأداء الواجبات الدينية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية ، وتحول دون ارتكاب [أعمال] محظورة ومحرمة من قبل [الشريعة] ، أو تبني عادات سيئة وتقاليد أو بدع محرمة ".

لا يحدد قانون ١٩٨٠ بوضوح اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولكن اللائحة التنفيذية للقانون تنص على أن يؤذن للهيئة برصد الممارسات المختلفة بما في ذلك الاختلاط ما بين الجنسين في الأماكن العامة والخلوة وغير الشرعية بين الرجل والمرأة وممارسة أو عرض الشعائر الدينية للديانات غير الإسلامية أو عدم احترام الإسلام ، عرض أو بيع وسائل الإعلام المخالفة للإسلام ، بما في ذلك المواد الإباحية ، وإنتاج أو توزيع ، أو شرب الكحول ؛ تعظيم الأماكن أو الاحتفالات الدينية التي تتعارض مع الممارسات الإسلامية المعتمدة ؛ ممارسة الشعوذة أو السحر من أجل الربح ، وارتكاب أو تسهيل الفجور ، بما في ذلك الزنا ، واللواط ، والقمار.

تملك هيئة الأمر بالمعروف أكثر ٥٠٠٠ عضو ، بما في ذلك ٣٥٥٧ من ضباط الميدان في جميع المحافظات.

في ١٦ فبراير ٢٠٠٨ ، وفي مقابلة مع الجريدة السعودية الرسمية اليومية الناطقة باللغة الانكليزية ، أعلن رئيس الهيئة أن جميع الموظفين الجدد يمرون بفترة اختبار مدتها سنة واحدة قبل أن يسمح لهم بالعمل في هذا المجال ، وذكرت دراسة أجريت في ٣ نوفمبر ٢٠٠٧ ، في الجريدة الرسمية السعودية بأن ٤٤ في المئة من أعضائها هم من خريجي الجامعات و٧٩ في المئة من خريجي المدارس الثانوية. وسافر ٤ في المئة منهم إلى الخارج ، و١٥ في المئة يتكلمون العربية .

في ٢٠٠٦ أعلنت الحكومة أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يعد بإمكانها اعتقال أو استجواب المشتبه فيهم أو انتهاك حرمة البيوت ، وأعاد مرسوم صادر في السنة السابقة من وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز حظر على الهيئة دخول المنازل الخاصة وأكد على ضرورة قيام الهيئة بتسليم أي مشتبه به إلى الشرطة لاعتقاله.

بالإضافة إلى ذلك ، لا يسمح للهيئة بتطبيق أي نوع من العقوبة ، وينتهي دور الهيئة بالقبض على الشخص فقط ، وغالباً ما تنتقد الصحافة نشاط هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

تسمح سياسة الحكومة المعلنة بالعبادة الخاصة للجميع ، بما في ذلك غير المسلمين الذين يجتمعون في المنازل لممارسة الشعائر الدينية ، ومعالجة الانتهاكات التي تتعرض لها هذه السياسة من قبل المسؤولين الحكوميين. ومع ذلك ، إلا أن الهيئة لم تحترم هذه السياسة في بعض الأحيان.

ان الأفراد القادرين على العبادة في الأماكن الخاصة والذين تنتهك خصوصيتهم ، بإمكانهم رفع شكاواهم من خلال وزارة الداخلية ولجنة حقوق الإنسان التابعة للحكومة و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (وهي منظمة شبه مستقلة غير حكومية) ، وعند المقاضاة إلى وزارة الشؤون الخارجية .

وصرحت لجنة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنهما تلقيا شكاوى مقدمة ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لم توفر الحكومة معلومات عن عدد الشكاوى المرفوعة ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو رد رسمي على هذه الشكاوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأعلنت الحكومة أيضا بأنها تسمح بدخول المواد الدينية المخصصة للاستخدام الشخصي الخاص إلى البلاد ، ولا يملك مسؤولي الجمارك وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السلطة بمصادرة المواد الدينية الشخصية. وعلاوة على ذلك ، فإن سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية في الخارج تقضي بإعلام العمال الأجانب الذين يتقدمون بطلب للحصول على تأشيرات دخول للبلاد بأن لديهم الحق في العبادة الخاصة وحيازة مواد دينية شخصية .

لم يظهر أي دليل على استمرار الحكومة على هذه السياسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، سواء شفويا أو كتابياً ، كما انه لم ترد تقارير عن شكاوى تقدم بها هؤلاء العمال .

القيود المفروضة على الحرية الدينية

تقتصر الممارسة العلنية للدين عموماً على تلك التي تتفق وتعاليم المصلح الديني السني محمد بن عبد الوهاب، أحد علماء القرن الثامن عشر. وتعتبر الممارسات التي تتعارض مع هذا التفسير، مثل الاحتفال بالمولد النبوي(مولد النبي محمد) وزيارة أضرحة أعلام المسلمين من المحظورات،

وبينما نجد قدراً من التساهل في تطبيق هذا الحظر في بعض الأماكن نجد تشدداً واضحاً في تطبيقه في أماكن أخرى.

ويسمح للشيعة بالاحتفال بيوم عاشوراء (ذكرى استشهاد الحسين بن علي، حفيد النبي محمد) بصورة علنية في بعض المناطق الشيعية .

وبالمثل، فإن الحكومة تحظر على الجمهور نشر تعاليم الدين الإسلامي التي تختلف عن التفسير المقبول رسمياً للإسلام.

بالرغم من وجود نقاش عام متزايد حول تفسير الحكومة للأحاديث الدينية والانتقاد الموجه حول تنفيذها في وسائل الأعلام ، الا ان مناقشة القضايا الدينية الحساسة مثل الخلافات الطائفية بقيت محدودة ، كما أن انتقاد الإسلام ممنوع ، ويتعرض الأفراد الذين ينتقدون التفسير الرسمي للإسلام وبصورة علنية إلى المضايقة والتهديد والاعتقال، أما إذا كان الشخص أجنبي فإنه يتعرض للأبعاد.

إنّ الصحفيين والكتاب وناشطي حقوق الإنسان الذين يكتبون مقالات انتقادية حول الزعامة الدينية أو يتساءلون حول العقيدة اللاهوتية فإنهم يتعرضون إلى الاعتقال والمنع من السفر وإغلاق صحفهم ومطبوعاتهم.

أوردت بعض وسائل الإعلام خبراً عن طرد رئيس تحرير صحيفة الوطن (جمال خاشقجي) بسبب نشره مقالات ناقدة للتفسير المقبول رسمياً للإسلام.

استخدم بعض الأئمة من السنة ممن تدفع لهم الحكومة رواتب ، عبارات معادية للهيود والنصارى والشيعة في خطبهم.

لا تزال هناك حالات يدعو فيها أئمة المساجد بهلاك اليهود والمسيحيين، بمن فيهم إمام المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة.

وردت تقارير غير مؤكدة عن قيام وزارة الشؤون الإسلامية بفصل بعض الأئمة ولكنها سمحت لأئمة آخرين بالاستمرار في تبني أفكار التعصب.

تقيد الحكومة بناء أماكن عبادة وأماكن لتدريب رجال دين من غير السنة.

لا تسمح الحكومة بصورة رسمية لرجال الدين من غير المسلمين بدخول البلاد للقيام بطقوسهم الدينية، بالرغم من أن البعض قد قاموا بذلك تحت رعاية جهات أخرى، وسمحت لهم الحكومة بوجه عام بأداء واجباتهم الدينية في السر ، وهذه القيود جعلت من الصعب على معظم الذين لا يدينون بالإسلام البقاء على اتصال مع رجال الدين، وخاصة المسيحيين من طائفة الروم الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس الذين يحتاجون إلى كاهن بصورة منتظمة لتلقي الأسرار المقدسة التي تقتضيها معتقداتهم، ومع ذلك واصل العديد من غير المسلمين تجمعهم من أجل أداء طقوسهم الدينية الخاصة.

لازال الشيعة يواجهون تمييزاً وتعصب منهجيين تعود أسبابه للعديد من العوامل منها تاريخية وكذلك عوامل شك حول تأثيرات أجنبية على تصرفاتهم وأعمالهم ، ففي الوقت الذي يتعايشون فيه مع جيرانهم السنة في سلام، فإن العديد منهم يشتركون ببواعث قلق حيال التمييز القائم في مجال التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي وفي القضاء وفي الممارسة الدينية وفي الإعلام.

لقد كان التمييز في مجال القضاء ضد الشيعة واضح خلال الفترة التي تم إعداد التقرير فيها ، فلقد تم تحديد صلاحيات المحكمة الجعفرية وذلك استناداً إلى حقيقة كون أي خصم لا يوافق على أي حكم بإمكانه السعي لإصدار قرار مغاير من محكمة سنية أخرى.

إن أحكام المحاكم السنية بإمكانها إبطال أحكام المحاكم الجعفرية ، والأقسام والفروع الحكومية مخيرة في رفض تنفيذ الأحكام التي يصدرها القضاة الشيعة.

ويقول بعض الشيعة بأن محكمة التمييز الوحيدة التي تحوي قضاة شيعة ليس لديها سلطة حقيقية وإنما تصدق على الوثائق فقط ، وقضائياً، فإن هذه المحاكم يسمح لها بإصدار أحكام على القضايا المعروضة أمامها والتي تخص منطقتي الاحساء والقطيف ، والشيعة من مناطق أخرى مثل الدمام والخبر ونجران أو المدينة لا يستخدمون مثل هكذا محاكم.

وبسبب النقص في سلطة المحاكم الشيعية فقد هدد ست من القضاة الشيعة بالاستقالة في سبتمبر من عام ٢٠٠٧، الا أن الحكومة لم تتخذ موقف ولم ينفذ القضاة تهديدهم ، وبقرار غير متوقع، قامت الحكومة في ١٣ أبريل ٢٠٠٨ باستبدال الشيخ محمد العبيدان وهو من القضاة البارزين من ضمن اثنان من القضاة في محكمة القطيف ، وبالرغم من عدم وجود أي سبب رسمي معطى للاستعاضة عن الشيخ العبيدان ، فقد قيل بأنه قد انتقد الحكومة لإعطائها موارد وسلطة محدودة فقط للمحاكم الجعفرية ، ولقد سبب هذا القرار التعسفي في حدوث استياء داخل الطائفة الشيعية

وعزا البعض من الزعماء الشيعة الرفض إلى رغبة الحكومة إلى تثبيط نمو السكان الشيعة في الطائفة الشيعية .

تمارس الحكومة في التعليم العالي تمييزاً ضد الشيعة في عملية اختيار الطلاب والأساتذة والإداريين في الجامعات الحكومية .

فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الأساتذة الشيعة يشكلون ٢% من أساتذة إحدى الجامعات الكبرى في الإحساء، وهي منطقة يشكل الشيعة نحو ٥٠% من عدد سكانها على الأقل.

وفي مرحلتي الابتدائية والثانوية في الاحساء لا زال هناك تمثيل قليل جداً للشيعة ضمن مدراء المدارس حيث يقدر بـ ١ % من نسبة تمثيل الشيعة في مدراء المدارس .

ولم يكن هناك مديرات مدارس من الشيعة في مدارس البنات ، والشيعة أيضاً ممثلون قليلاً نسبياً في مدراء المدارس في القطيف حيث يشكلون تقريباً ٩٠% من عدد السكان .

وتجدر الإشارة إلى أن المدرسين من الشيعة لا يسمح لهم بتدريس بعض المساقات في المدارس، كالتاريخ أو الدين، حتى في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها.

لا توجد مدارس خاصة للبنات في القطيف ، ولم توافق وزارة التربية والتعليم على طلبات لفتح هذه المدارس.

وبغض النظر عن التقاليد الدينية الشخصية، يتلقى طلاب المدارس الحكومية من كافة المستويات التعليم الديني الإلزامي الموافق لتفسير الحكومة للإسلام السني. ويذكر أن الطلاب غير المسلمين في المدارس الخاصة غير مطالبون بدراسة الإسلام.

ان الطلاب المسلمين من القوميات الأخرى يجب عليهم الحصول على وثيقة تنازل من وزارة التربية لحضور المدارس الدولية الخاصة ، ولكن الحصول على هذا الوثيقة يعتبر مشكلة ، كذلك فإن الحكومة لا ترخص لغير المسلمين والمسلمين الذي يتبنون تفسيراً للإسلام يختلف عن تفسيرها بإنشاء المدارس الدينية الخاصة.

بالرغم من مزاعم الحكومية بان المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية والثانوية قد تم تنقيحها إلا أن هذه المناهج لا زالت محتفظة بلغة تبدو تعصبية تجاه المذاهب والأديان الأخرى وبالخصوص اليهود والمسيح والشيعة.

تشير الدلائل الموضوعية أيضاً إلى أن الشيعة يواجهون تمييزاً واضحاً في الحصول على وظائف في أجزاء أخرى في القطاعين العام والخاص. وفي حين أن بعض الشيعة احتلوا مناصب رفيعة المستوى في الشركات المملوكة للحكومة والمصالح الحكومية، فإن العديد من الشيعة يعتقد بأن الإعلان عن انتمائهم للطائفة الشيعية من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم الوظيفي.

أما في القطاع العام، فيعتبر تمثيل الشيعة ناقصاً إلى حد كبير لاسيما في المناصب ذات الصلة بالأمن القومي ، حيث لا يوجد ضباط شيعة في وزارة الدفاع والطيران والحرس الوطني ووزارة الداخلية.

جرى تمثيل الشيعة على نحو أفضل في صفوف شرطة المرور ، والبلديات ، والمدارس العامة في المناطق التي يقطنها الشيعة.

وصف بعض الشخصيات الاجتماعية من القطيف بعض القوانين بأنها متحيزة ، حيث تحرم عليهم بناء بنايات ذات ارتفاع معين في مناطق شيعية مختلفة، وزعم هؤلاء الزعماء بأن هذه القوانين تمنع الاستثمار والتنمية في هذه المناطق ذات الأغلبية الشيعية.

وفي الوقت الذي لم تكن هناك سياسة رسمية بشأن تعيين وترقية الشيعة في القطاع الخاص ، فإن الأدلة المروية تشير إلى أن مواطنين من الشيعة المؤهلين جيداً قد تم تجاوزهم لصالح مواطنين من السنة أقل تأهيلاً وكفاءة منهم في التعيين لدى بعض الشركات، بما فيها الشركات العاملة في قطاع الصناعات النفطية والبتروكيمياوية.

في سبتمبر ٢٠٠٩ تم إقالة المهندس عبد الشهيد السني وهو مسؤول شيعي كبير يعمل في الميناء في الدمام وذلك بسبب الاضطهاد والظلم الذي منعه من الترقية .

واجه الشيعة أيضاً تمييز سياسي موافق عليه ضمنياً من قبل الدولة . ومع أن الشيعة يشكلون ما بين ١٥-٢٠% من مجموع المواطنين وما يقرب نصف المواطنين في المنطقة الشرقية، إلا أن تمثيل الشيعة كان قليلا في الوظائف الحكومية العليا.

ولم يكن من الشيعة وزراء ، وكلاء وزراء ، أو مدراء لفروع الوزارات في المنطقة الشرقية، وكان هناك فقط ثلاثة من الشيعة من أعضاء المجالس البلدية التسع والخمسين المعينين من الحكومة .

مع أنه كان هناك تمثيل جيد للشيعة في المجالس البلدية المنتخبة حيث حصلوا على ١١ مقعد من ضمن ١٢ مقعد في مجلسي القطيف والاحساء . بالاضافة إلى ذلك فقد تم ترؤس المجلس البلدي للقطيف من شيعي منتخب.

هناك خمسة نواب شيعة في مجلس الشورى لا يمثلون نسبة السكان الشيعة في البلاد .

عانى كثير من الشيعة من تمييز ديني بصورة منتظمة؛ حيث لا تمول الحكومة، مثلاً، بناء أو صيانة مساجد الشيعة، ويطالب الشيعة الذين يرغبون في بناء مساجد جديدة بالحصول على إذن من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وبالبلدية، والإمارة، والتي تعتبر من الناحية العلمية من الدوائر التابعة لوزارة الداخلية ، ورغم أن الحكومة كانت قد وافقت، بعد فترات طويلة من التأجير في بعض الأحيان، على بناء مساجد شيعية جديدة في القطيف وبعض نواحي الاحساء، فإنها لم توافق على بناء مساجد للشيعة في الدمام، التي يقطنها عدد كبير من الشيعة ، وينسب بعض الزعماء الشيعة هذا الرفض لرغبة الحكومة بعدم تشجيع نمو السكان الشيعة في هذه المناطق .

ومنذ مايو ٢٠٠٨ استمرت السلطات البلدية بمنع بناء مسجد الإمام الرضا ، وهو أكبر مسجد شيعي في الاحساء .

وخلال الفترة التي غطاها التقرير ، تم إغلاق ما لا يقل عن سبعة من المساجد الشيعية واثنين من الأوقاف الشيعية في مدينة الخبر والاحساء (أماكن للصلاة في منازل أقرت من قبل رجال الدين الشيعة كبديل مناسب للمساجد التقليدية) ، ونفذت الحكومة المحلية في الاحساء عمليات الإغلاق من خلال اعتقال والتهديد بالقبض على أصحاب المساجد أو رجال الدين إذا ما استمروا في إقامة الصلاة ونشرت الشرطة بالقرب من المساجد ، وقالت السلطات المحلية لأصحاب

المساجد أن الإغلاق يعود إلى التقسيم غير المناسب ولأنها كانت تعمل بدون الحصول على إجازة .

إن المساجد الشيعية في المناطق المختلطة من الشيعة والسنة عليها أن تردد الآذان على الطريقة السنية في أوقات الصلاة اليومية.

وعلاوة على ذلك فإنه بالرغم من أن الشيعة يقومون بدمج صلاتي الظهر والعصر والمغرب والعشاء من الصلوات الخمس، فإن أصحاب الدكاكين ورجال الأعمال الشيعة يجبرون على غلق محلاتهم خلال أوقات الصلاة الخمس انسجاماً مع الممارسات الدينية السنية.

لا تعترف رسمياً الحكومة بالعديد من الحوزات (مراكز التعليم الديني الشيعي) الواقعة في المنطقة الشرقية، ولا تقدم لها أي دعم مالي، كما أنها لا تعترف بشهادات التحصيل العلمي لخريجيها، أو توفر لهم الوظائف، بينما توفر كل ذلك لمراكز التدريب الديني السنية ، أما التدريب الديني لجميع الطوائف الدينية الأخرى فيعد من المحظورات.

تقيد الحكومة بناء أماكن عبادة وأماكن لتدريب رجال دين من غير السنة ، ورفضت الحكومة الموافقة على بناء أو تسجيل الحسينيات، التي هي بمثابة مراكز تجمع للطائفة الشيعية، الأمر الذي اضطر الشيعة إلى تخصيص مساحات في منازلهم الخاصة لبناء الحسينيات، والتي لا تحظى بدورها بالاعتراف القانوني، ولا تلبي هذه الحسينيات أحياناً متطلبات قوانين السلامة، ولافتقارها للاعتراف القانوني فإن تمويلها واستمراريتها على المدى الطويل يغدوان أكثر صعوبة.

سمحت السلطات لشيعة مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية بقدر أكبر من الحرية في ممارساتهم الدينية حيث شملت احتفالات عامة بيوم عاشوراء مع تدخل حكومي أقل من السابق .

في مناطق أخرى التي تضم أعداد كبيرة من السكان الشيعة مثل الاحساء، والدمام ، فرضت الحكومة قيوداً على الأنشطة الدينية بما في ذلك الاحتفالات العامة بيوم عاشوراء والمسيرات العامة، واستخدام مكبرات الصوت لبث المحاضرات والخطب من الحسينيات، وفي بعض الحالات، التجمعات داخل الحسينيات.

وإضافة إلى ذلك، فقد واصلت الحكومة استبعاد الشيعة من المناظرات الدينية في وسائل الإعلام الحكومية الواسعة الانتشار والبرامج الإذاعية، بل هناك قيود متفرقة أخرى تطبقها الحكومة، فيما يبدو، كحظر استيراد وبيع كتب الشيعة والمنتجات السمعية والبصرية الخاصة بهم.

أغلقت الحكومة بعض المواقع الدينية والتي تعتبرها حساسة أو ذات طابع هجومي، وذلك تمشيا مع السياسة الرسمية للحكومة لمراقبة المواد غير المرغوبة والمواد غير المشروعة ، بالإضافة إلى ذلك فإن عبارة (رافضة) وهي عبارة مهينة للشيعة موجودة بصورة مألوفة ومن الممكن إيجادها على موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

إن الشيعة في المدينة المنورة هي طائفة صغيرة وعميقة الجذور وذات مؤمنين متعددي الأشكال تشمل الأشراف وهم من نسل النبي محمد والنخاولة. ويزعم زعماء النخاولة بأنهم يواجهون تمييزاً أكثر من الشيعة الاثني عشرية في المنطقة الشرقية لأنه لا يسمح لهم ببناء مساجد وحسينيات أو حوزات ولا يسمح بوجود محاكم شيعية ، ويزعمون أيضاً بأنهم يسمعون خطب وتصريحات مضادة للشيعة وبصورة منتظمة في احيائهم.

وعلى عكس المنطقة الشرقية فلا يوجد أفراد بارزين من الشيعة النخاولة في الهيئات والمراكز الحكومية مثل مجلس الشورى أو لجنة حقوق الإنسان ، إضافة إلى ذلك فإن النخاولة يجزمون بأن لقبهم " النخلي" والذي يترجم بصورة سيئة إلى كلمة (فلاح) ، يسهل التمييز المنهجي الذي يتعرضون إليه في مجال التوظيف والتعليم.

لازالت الطائفة الإسماعيلية تواجه عقبات وعوائق في منطقة نجران. وأكد زعماء الطائفة بان الحكومة تستخدم التمييز ضدهم وذلك من خلال منعهم من حيازة الكتب الخاصة بطائفتهم كما تسمح الحكومة للزعماء الدينيين السنة بإطلاق تسميات بشأنهم حيث يدعوهم بالكفار، كما تحرمهم من التوظيف الحكومي كما تقيدهم في الحصول على الوظائف الدنيا، كما تقوم بنقلهم من الجنوب الغربي وتعيد توطينهم في أماكن أخرى من البلاد او تشجعهم على الهجرة.

ولما كان التفسير الذي تعتمده الحكومة للإسلام يذهب إلى اعتبار تبجيل البشر، بمن فيهم النبي محمد، ضرب من الشرك، فإن الاحتفال بالمولد النبوي محظور بصورة علنية ، كما يتم منع الشيعة من زيارة وتبجيل الأماكن المقدسة وقبور النبي وأهل بيته في المدينة ، ويعتبر الشيعة القيود على زياراتهم لمكة والمدينة بما في ذلك رفع أيديهم أثناء الصلاة هو تدخل حكومي في العبادة الخاصة للمسلمين.

بالإضافة إلى ذلك فلا زالت الأماكن الإسلامية التاريخية القديمة تتعرض للتدمير وذلك بسبب خوف السلطات من أن يستخدمها المسلمون للصلاة وعبادة للأشخاص الذين تمثلهم هذه الأماكن والذي يعتبر عمل " غير إسلامي" وهو " الصلاة لغير الله".

تشترط الحكومة على غير المواطنين حمل تصاريح الإقامة، أو بطاقات الهوية الخاصة والتي تحدد ديانة حاملها بـ" مسلم" أو " غير مسلم".

هناك تقارير تفيد بأن بعض مسؤولي وزارة الداخلية أو رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) ضغطوا على كفلاء وأرباب عمل كي لا يجددوا تصاريح الإقامة لعاملين لديهم من غير المسلمين ممن تبين أو اشتبه في ترؤسهم أو رعايتهم أو مشاركتهم في أداء شعائر دينية غير إسلامية خاصة.

وبالمثل، هناك تقارير أخرى تفيد بأن رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد مارسوا ضغط على كفلاء وأرباب عمل للتوصل إلى اتفاقات شفوية مع عمالهم من غير المسلمين بعدم المشاركة في أداء شعائر دينية غير إسلامية خاصة.

انتهاكات الحرية الدينية

واصلت الحكومة ارتكاب انتهاكات للحرية الدينية. كان هناك القليل من قضايا الشعوذة وسب الدين صدر فيها حكم إعدام .

يتم اعتقال ومضايقة المجموعات غير الإسلامية التي تزاول عباداتها في أماكنها الخاصة ، ولازال الشيعة يواجهون مضايقات أثناء تجمعاتهم الدينية.

عدد الاعتقالات التعسفية ضد الشيعة في المنطقة الشرقية وحسب ما ورد في وسائل الاعلام المحلية قد ازداد في هذه السنة .

ولا زالت هناك أحكام بالإعدام بسبب السحر والشعوذة .

ولازال الزعماء الدينيين يواجهون عقبات حين التعبير عن وجهات نظرهم المضادة للمؤسسة الدينية، وعلاوة على ذلك فقد استمر علماء الدين الكبار باستخدام منابر الوعظ لنشر وبث أيديولوجية الكراهية والتعصب.

فعلى سبيل المثال وفى عام ٢٠٠٨ وصف احد الشيوخ المعينين لإمامة الصلاة في المسجد الحرام في رمضان في مكة المكرمة ، وصف رجال الدين الشيعة بانهم "كفار" وذلك خلال مقابلتين منفصلتين مع هيئة الاذاعة البريطانية BBC فى مايو ويونيو من عام ٢٠٠٩. وقال هذا الشيخ أن رجال الدين الشيعة لا يحق لهم الانضمام إلى مجلس كبار العلماء ، وهي أعلى هيئة دينية في البلاد ، وتم طرد الشيخ من امامة المصلين في شهر رمضان في أغسطس / سبتمبر ٢٠٠٩ .

وبالرغم من أن سياسة الحكومة المعلنة تقول بأن الناس أحرار في ممارسة عباداتهم وشعائرهم الدينية في أماكن خاصة، إلا أن الحكومة لازالت تمنع النشاطات الدينية العلنية الغير إسلامية ، وهناك العديد من الانتهاكات أصبح من الصعب نشرها وإيرادها وذلك بسبب الخوف من أن نشر مثل هكذا معلومات ربما يؤدي إلى تعرض بعض الأشخاص إلى الأذى حين قيام الحكومة بالتحقيق.

علاوة على ذلك، فإن المعلومات حول ممارسات الحكومة يعتريها النقص بوجه عام بالنظر إلى ما عرف عن الإجراءات القضائية من انغلاق عن عامة الجمهور، رغم أن أحكام قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن تكون إجراءات المحاكم علنية.

ويمارس العديد من المواطنين من غير السنة عباداتهم في السر بسبب خوفهم المستمر من المضايقة والتهديد والاعتقال أو الإبعاد من قبل الشرطة أو المطوعين.

يقبع عدد غير معروف من السجناء في السجن بتهمة ممارسة السحر والسحر الأسود (الشعوذة) . كما تقوم بعض الأقسام والفروع في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمخصصة بمحاربة السحر والشعوذة والمنتشرة عبر البلاد بإبلاغ الهيئة عن حوادث السحر إلى الشرطة المحلية.
إدارات مكافحة الشعوذة موجودة في فروع الهيئة في جميع أنحاء البلاد ، ولديها الصلاحية بالتحقيق والإبلاغ عن حوادث "الشعوذة" للشرطة المحلية.

ويبدو من خلال تقارير وسائل الإعلام أن بعض المتهمين بممارسة السحر هم مشعوذين أو دجالين ولكن غيرهم (معظمهم من افريقيا) ، وكما يبدو قد تورطوا في ممارسات روحية تقليدية أو ممارسات للشفاء.

في ٢٩ مارس ٢٠١٠ ، اعتقلت السلطات الأمنية ثلاثة من الشيعة ، بما فيهم شقيق عبد الله صالح المهنا القاعدة ، وهو من الشيعة البارزين اعتقل لمدة شهر مايو ٢٠٠٩. واعتقل الرجال الثلاثة لمشاركتهم في نشاطات دينية خلال عاشوراء في يناير ٢٠١٠ ، حكم عليهم بالسجن لمدة شهر واحد في سجن مدينة الخبر ، وأفرج عنهم بعد أن أمضوا حكما بالسجن لمدة ٣٠ يوما .

في ١٩ مارس ٢٠١٠ ، داهم أربعة ضباط من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضابط شرطة يرتدي الزي الرسمي شعيرة صلاة مسيحية هندية أقيمت في مسكن خاص.

أخذت الهيئة لهم صور وفيديو ، بالإضافة إلى مصادرة الأناجيل والمواد الدينية ، وألقت الشرطة القبض على القس واثنين من المصلين واحتجزتهم في مركز الشرطة المحلية ، وأطلق سراحهم يوم ٢٣ مارس.

في ١٠ مارس ٢٠١٠ ، اعتقلت السلطات الأمنية المعلم (جاسم محمد الهفوفي) بتهمة قراءته كتابا دينيا شيعيا في مقبرة البقيع ، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر والجلد ٦٠ جلدة .

في ١٠ فبراير ٢٠١٠ استدعت السلطات عددا من الشيعة البارزين في الخبر ، وأبلغتهم بعدم السماح للشيعة بالصلاة في المساجد السنية .

في ١٤ يناير ٢٠١٠ ، أفرجت السلطات عن الشخصية الشيعية البارزة (السيد محمد باقر الناصر) ، بعد احتجازه لمدة ساعة لإقامته صلاة الجمعة في مسجد سني.

في ٩ نوفمبر ٢٠٠٩ ، حكم على المواطن (علي حسين سباط) ، مذيع لبناني في قناة تلفزيونية فضائية مقرها في بيروت ، بالإعدام بتهمة ممارسة السحر والشعوذة ، واعتقل سباط ووجهت تهمة إليه الشعوذة في زيارته للبلاد في مايو ٢٠٠٨ لأداء العمرة ، وفي ١٠ مارس ٢٠١٠ ، رفض القضاة في المدينة المنورة حكم محكمة الاستئناف وأيدت حكم الإعدام الأصلي الحكم ، وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ، كانت القضية معلقة مع محكمة الاستئناف في مكة المكرمة.

في ٩ نوفمبر ٢٠٠٩ ، أغلقت السلطات في المنطقة الشرقية (رأس تنورة وابقيق) اثنين من المساجد الشيعية التي كانت تعمل لسنوات ، وقد بررت سبب الإغلاق على أساس تقسيم المناطق غير السليم وعدم وجود تصاريح بناء لهذين المسجدين ، وقد سبق وان أغلقت السلطات ما لا

يقل عن خمسة مساجد شيعية أخرى وأوقاف (مؤسسات دينية) في المنطقة الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، من بينهن اثنان في مدينة الخبر في أغسطس ٢٠٠٩.

من ٠١-٣٠ نوفمبر ، ٢٠٠٩ ، ألقي القبض على ما لا يقل عن خمسة مواطنين شيعة من الإحساء لمشاركتهم في التحضير لذكرى ولادة الإمام المهدي في آب / أغسطس ، وحكم عليهم بالسجن لمدة أسبوع واحد ونقلوا إلى سجن الأحساء العام. ولم تتوفر مزيد من التفاصيل في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

في ٢ نوفمبر ٢٠٠٩ ، اعتقلت السلطات ١١٨ من الرجال والنساء في منطقة مكة المكرمة ووجهت إليهم تهمة ممارسة السحر ، ولم تتوفر معلومات إضافية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

في ٧ نوفمبر ٢٠٠٩ ، اعتقل بعض ضباط المخابرات الناشط الشيعي منير الجصاص ، وسبق وان استدعته السلطات قبل شهرين من الاعتقال وأمرته بكتابة تعهد خطي لوقف الكتابة في المدونات حول المعاملة الحكومية السيئة للمسلمين الشيعة. وقضى الجصاص ما لا يقل عن أربعة أشهر في الحبس الانفرادي على الرغم من عدم توجيه له أي تهم رسمية ، ولا يزال في السجن حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩ ، اعتقلت السلطات المواطن الشيعي (سيد يوسف الهاشم) لرعايته صلاة الجمعة في منزله في مدينة الخبر، وقد حكم على الهاشم لمدة أسبوع واحد دون محاكمة ، أكمل عقوبته وأطلق سراحه.

في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩ ، كان من المقرر محاكمة عالم الدين الشيعي (توفيق العامر) أمام محكمة بتهمة إثارة الفتنة الطائفية في خطب الجمعة عندما دعا إلى وقف التمييز ضد الأقلية الشيعية في البلاد ، وظهر العامر في المحكمة بتهمة " اثارة للنظام " في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩ ، لكن القاضي أجل المحاكمة إلى أجل غير مسمى بعد طلب محاميه الحق القانوني للحصول على تفاصيل حول القضية. ومعروف عن العامر بانه يدرس تفسير القرآن ، واعتقل سابقا ثلاث مرات. وكان اعتقاله الأخير في سبتمبر ٢٠٠٨ لإعلانه رفع الآذان وفقا للطريقة الشيعية.

في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ، أفرجت الحكومة عن الناشط السليماني الإسماعيلي (أحمد تركي آل صعب) بعد ١٨ شهرا قضاها في سجن الحاير بسبب تنظيمه حملة طالبت بإقالة محافظ نجران

بسبب سلوكه التمييزي ضد الطائفة الإسماعيلية وقام بتقديم العريضة شخصياً إلى الملك في ٢٦ أبريل ٢٠٠٨. وفي ١٣ مايو ٢٠٠٨ تم اعتقاله في الرياض بعد أن تم استدعاءه إلى العاصمة من منطقة نجران .

في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ، أطلقت الحكومة سراح المواطن نايف البقشي ، شقيق رجل دين شيعي بارز في الإحساء ، بعد أن قضى ١٨ شهرا في السجن ، وسجن البقشي في يونيو ٢٠٠٨ دون توجيه أي تهم رسمية له .

في ٣ سبتمبر ٢٠٠٩ ، حصل (هادي آل مطيف) ، مواطن من الشيعة الإسماعيلية السليمانية الذي حكم عليه بالإعدام لمدة ١٦ عاما بتهمة (سب النبي محمد) ، على حكم إضافي بالسجن لمدة خمس سنوات لانتقاده نظام الحكومة والنظام القضائي وكذلك سجل حقوق الإنسان ، وذلك على شريط فديو تم تهريبه من السجن وبثه تلفزيون «الحرة» في عام ٢٠٠٧. وفي٩ فبراير ٢٠٠٨ نشرت منظمة (حقوق الإنسان أولاً) ألتماساً موقعاً من قبل ١١٥ شخصية يلتمسون فيها من الملك إطلاق سراحه .

الملك رفض التدخل بسبب الادعاء بأن جريمة آل مطيف المزعومة هي حكم حدود وليس تعزير ، في اشارة إلى الجريمة والعقاب والتي شرحت بشكل صريح في القرآن ، وبالتالي لا تخضع للسلطة المدنية.

ويمكن للملك ان يعفو عنه إذا كان الحكم تعزير (العقوبة يحددها القاضي).

بعض منظمات حقوق الإنسان العالمية قالت بأن آل مطيف لازال في السجن الانفرادي منذ أكثر من سنة وذلك بسبب محاولتي انتحار قام بها، وقامت الحكومة مؤخراً بتحويله إلى سجن ثاني ، وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ، قالت منظمة (حقوق الإنسان أولاً) بأنها قد تبنت قضيته ، ولكن آل مطيف لا زال في السجن .

بين أغسطس وأكتوبر ٢٠٠٩ ، ألقي القبض على ما لا يقل عن ثمانية رجال شيعة من الإحساء للمشاركة في أنشطة دينية خلال عاشوراء في يناير ٢٠٠٩. وحكم عليهم بالسجن لمدة أسبوع ونقلوا إلى سجن الأحساء العام ، والمعتقلو هم الحاج عبد الله صالح المهنا ، اعتقل في ٢٥ مايو ٢٠٠٩ ، زهير حسين البقشي ، اعتقل في ١٦ يوليو ٢٠٠٩ ؛ حسين الراشد ، اعتقل في ١١ أغسطس ٢٠٠٩ ؛ فهد عبد الله المكي ، اعتقل في ٣٠ مارس ٢٠١٠ ؛ مهدي أحمد خضير ،

اعتقل في ٣٠ مارس ٢٠١٠ ، حسن علي مكي ، اعتقل في ٥ أبريل ٢٠١٠ ، حسن صالح آل مهنا ، اعتقل في ٣٠ مارس ٢٠١٠ والسيد يوسف شرف الهاشم ، اعتقل في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩.

في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٩ ، أمر الملك عبد الله بالإفراج عن ١٧ شخصاً من الشيعة الإسماعيلية السليمانية المقبوض عليهم في أعمال الشغب في نجران سنة ٢٠٠٠ ، وطلبت سلطات السجن منهم التوقيع على تعهد يقضي بعدم المشاركة في أي احتجاجات أو اضطرابات في المستقبل كشرط لإطلاق سراحهم، وأكدت السلطات أن هؤلاء الأشخاص قد اعتقلوا بتهمة إحداث الفوضى وتهديد أمن حاكم نجران وليس لأسباب دينية.

في ايار / مايو ٢٠٠٩ ، اعتقلت الشرطة في مدينة الخبر الحاج عبد الله صالح المهنا ، وهو مواطن شيعي ، يأم الصلاة في منزله ، وخلال السنة الماضية ، قامت السلطات بحملة مضايقات ضد المهنا. وقد تم إطلاق سراحه يوم ٣٠ يونيو دون تقديمه للمحاكمة .

في مايو ، ٢٠٠٩ تم إلقاء القبض على شخصية شيعية دينية بارزة وهو الشيخ علي حسين العمار بتهمة جمع تبرعات لإنشاء حسينية .

في مارس ، ٢٠٠٩ ، أطلق سراح حمود صالح العامري من السجن بشرط ألا يسافر إلى خارج البلاد أو يظهر في وسائل الإعلام ، وفي ١٣ يناير ، ٢٠٠٩ ، ألقي القبض على العامري بسبب قيامه بطرح عقيدته المسيحية من على مدونته على الانترنت ، وقد حظيت القضية باهتمام دولي ومنظمات حقوقية مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان التي شنت حملة من أجل الإفراج عن العامري. وهذه هي المرة الثالثة التي يعتقل فيها المواطن حمود لمدة تسعة أشهر في عام ٢٠٠٤ و لمدة شهر في عام ٢٠٠٨.

وفي مارس ، ٢٠٠٩ ، ألقى رجل دين شيعي من قرية العوامية في القطيف خطبة مثيرة للجدل أثار فيها إمكانية إيجاد دولة شيعية منفصلة ، وبعد هذه الخطبة ، توارى عن الأنظار لتجنب الاعتقال. وفي ١٩ مارس ، ٢٠٠٩ ، أجرى عدة مئات من المواطنين الشيعة اعتصام احتجاجي في العوامية دعما لرجل الدين هذا ؛ وأشارت التقارير إلى اعتقال أكثر من اثني عشر مواطن من الشيعة ، ولا زال بعض هؤلاء المعتقلين قيد الاحتجاز حتى نهاية إعداد هذا التقرير .

في فبراير ٢٠٠٩ ، حاول مجموعة من الشيعة زيارة مقبرة البقيع في المدينة المنورة ، إلا أنهم اشتبكوا مع الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وسائل الإعلام المرخص لها

في البلاد لم تقدم تقارير عن هذا الحادث ، إلا أن الصحافة الدولية والمواقع الالكترونية في البلاد غطت وعلى نطاق واسع التوترات الطائفية التي أعقبت ذلك الحادث ، وكتب العديد من الزعماء الدينيين والسياسيين من الطائفة الشيعية رسائل مفتوحة إلى الملك للمطالبة بالإفراج عن الشباب الشيعة الذين كانوا قد احتجزوا نتيجة لحادث مقبرة البقيع. وفي نهاية المطاف ، قام وفد من شيعة القطيف والإحساء والمدينة المنورة بالاجتماع بالملك ، وبعد ذلك أعلن الملك الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

في يناير ، ٢٠٠٩ ، عاد الحلاق التركي (صبري باكري) إلى تركيا بعد ان عفا عنه الملك ، وسبق في مارس ٢٠٠٨ صدر حكم بالإعدام على الحلاق بعد أن شهد رجلين عند السلطات بأنه سب الله والنبي محمد في دكانه. وفي مايو ٢٠٠٨ أيدت إحدى محاكم الاستئناف الحكم.

في يناير ، ٢٠٠٩ ، فر (يماني جبريل) ، وهو قس اريتري من البلاد إلى جهة مجهولة بعد تهديدات متعددة تلقاها من هيئة الأمر بالمعروف ، وقد كان جبريل قس في الكنيسة وزعيماً لأكثر من ٣٠٠ من المسيحيين المولودين في الخارج على مدى السنوات العشر الماضية. وفي عام ٢٠٠٥ ألقي القبض عليه وأطلق سراحه بعد بضعة أسابيع قضاها في السجن بفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلت لصالحه .

في ١٢ يناير ٢٠٠٩ تم معاقبة الطلاب وموظفي الحكومة الذين غابوا عن المدرسة أو العمل في يوم عطلة الشيعة ، في العاشر من محرم ، دون عذر مقبول ولم توضح طبيعة العقوبة .

في نوفمبر/ تشرين الثاني ، ٢٠٠٨ ، أفادت صحيفة شمس بأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المنطقة الشرقية نفت التقارير التي نشرت على الانترنت والتي قالت بأنه جرى قسرا اعتقال المدون والشاعر رشيد الدوسري لممارسته السحر والشعوذة.

في نيسان / ابريل ٢٠٠٨ تم اعتقال مجموعة متكونة من ١٤ من المسيحيين الهنود الذين يعيشون في منطقة مكة المكرمة لمدة ٢٤ ساعة إلى ٥٦ ساعة وأصدرت الشرطة أوامر ترحيل ضدهم من خلال أرباب عملهم. وفي أعقاب هذا الحادث ، قام مسؤولون بمحاولات لترحيلهم في شهري يونيو وأكتوبر وتتدخل السلطات العليا في كل مرة لتلغي الأوامر. وبقي ثمانية منهم في البلاد حتى عام ٢٠٠٩ ، ولكن جميعهم قد تم ترحيلهم حتى نهاية إعداد هذا التقرير.

في أبريل ٢٠٠٨ قال مسيحي هندي من المقيمين في المنطقة الغربية بأن كفيلـــه بـــدأ باســـتلام مكالمات هاتفية يومية من السلطات المحلية تطالبه بترحيل سريع للمسيحي بناءاً على أمر مسبق من وزارة الداخلية. وكان المسيحي المذكور هو واحد من ضمن ٢٨ آخرين جرى اعتقالهم في ديسمبر ٢٠٠٣ من قبل الهيئة عندما شنت غارة على تجمع ديني خاص. وبسبب تدخل الكفيـــل فإن الشخص المذكور وعائلته بقوا في البلاد بينما الـــ٢٧ الآخرين جرى ترحيلهم وبسبب ضغط السلطات المحلية حصل الكفيل على تأشيرة خروج مع تاريخ مغـــادرة فـــي ٣١ مـــايو ٢٠٠٨ للمسيحي. وبتدخل مسؤولين حكوميين كبار قامت السلطات المحلية بالاتصال بالكفيل فـــي ١٦ مايو ٢٠٠٨ وأعلمته بأنها ألغت تأشيرة الخروج. وحتى نهاية إعداد هذا التقرير لازال المسيحي والكفيل يحاولون تمديد إقامة المسيحي القانونية.

في أغسطس ٢٠٠٨ اعتقلت السلطات السعودية مصلح وشخصية دينية شيعية وهو الشيخ نمر باقر النمر بعد سلسلة من الخطابات طالب فيها بإجراء إصلاحات في مجال الحرية الدينية وأطلق سراحه من السجن بعد اقل من ٢٤ ساعة . وقد نشر موقع سيهات المرسوم الملكي الذي تضمن إطلاق سراحه .

في فبراير/ شباط ٢٠٠٨ ، أرسلت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) رسالة مفتوحة إلى الملك طالبت فيها بإيقاف تنفيذ إعدام المواطنة (فوزه فالح محمد علي) المعتقلة على تهمة ممارسة السحر.

يذكر بان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قبضت على المرأة في مايو ٢٠٠٥ ، وحكمت عليها بالإعدام في نيسان ٢٠٠٦ بتهمة سحر رجل في القرية التي تعيش فيها ، ولم ترد أدلة كافية تدين المرأة ، وكانت إجراءات المحكمة شديدة وغير نظامية. وفي سبتمبر ٢٠٠٦ نقضت محكمة الاستئناف حكم المحكمة بسبب عدم كفاية الأدلة ، وأعادت القضية إلى المحكمة ، ووفقاً منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) فان المحكمة قد حكمت على فوزه فالح بالإعدام على أساس من "التعزير" باسم "المصلحة العامة" و"المحافظة على عقيدة وأنفس وأموال هذه البلد" ، وتم نقل قضيتها إلى الديوان الملكي في يناير ٢٠٠٨ ، وحتى نهاية إعداد هذا التقرير ، ما زالت المرأة في السجن .

لقد تم المصادقة على استئناف عام ٢٠٠٨ المتعلق بالحكم الصادر ضد الناشطين الإسماعيليين الأربعة بالسجن شهرين و ٨٠ جلدة لكل واحد منهم بتهمة تعاطي الكحول.

في نوفمبر ٢٠٠٧ رفع أحد المواطنين السنة شكوى للمحكمة يطالب فيها بتعويض من الحكومة بسبب اعتقاله من ديسمبر ٢٠٠٦ إلى أبريل ٢٠٠٧. ولقد ادعى بأنه جرى اعتقالـــه فـــي ذلـــك الوقت بسبب مقالات كتبها في الانترنت يدافع فيها عن حقوق الإنسان بما في ذلك الحرية الدينية للشيعة وكذلك لقاءه مع زعيم شيعي بارز ، وادعى أيضاً بأن عدد من المـــسؤولين الحكـــوميين قاموا بمضايقته وعائلته قبل وبعد الاعتقال ، وفي نهاية فترة إعداد التقرير لازالت قضيته تحت المراجعة من قبل فرع هيئة المظالم في الدمام.

في سبتمبر ٢٠٠٧ تم اعتقال مسلم يوغور صيني في سجن مكة في انتظار ترحيله إلى الصين ، وزعم بأنه متورط بالاشتراك في نشاطات دينية سرية شملت تعليم قرآن في الـــصين ، ولـــذلك فهناك مخاوف بأن إعادته القسرية سوف تؤدي إلى اعتقاله عند عودته إلى بلده ، ولقـــد التقـــى ضباط كبار من السفارة الأمريكية ومن القنصلية الأمريكية في جدة مـــع مـــسؤولين حكـــوميين سعوديين وطلبوا تدخل الحكومة لمنع ترحيله.

التغيير القسري للدين

لم ترد أي تقارير عن وجود حالات تغيير قسري للدين.

التحسن والتطور الإيجابي فيما يتعلق باحترام الحرية الدينية

خلال فترة إعداد التقرير نفذت الحكومة سياسات معينة أدت إلى تحسن في وضع الحرية الدينية ، وعلاوة على ذلك فإن الملك والقادة الحكوميين والزعماء الدينيين دعوا إلى حوار بين الأديان ودعوا إلى التسامح والاعتدال من خلال المؤتمرات وحملات وسائل الإعلام . وشمل التحـــسن إصلاح محدود في مجال التعليم ، حماية أفضل لحق تملك واستخدام المواد الدينية والشخصية ، إصلاح قانوني لتوسيع لتفسير الشريعة الإسلامية الموافق عليه رسمياً ، جهود ضـــخمة لكـــبح والتحقيق في المضايقات التي يمارسها المطوعون ضد المواطنين وبالخـــصوص مـــن خـــلال التدريب الخاص لتحسين أداء رجال الهيئة(المطوعون) ، زيادة في التغطية الإعلاميـــة والنقـــد للمطوعين، منح صلاحية وقدرة أكبر للكيانات السعودية المختصة بحقـــوق الإنـــسان لإتاحـــة الفرصة لها للعمل من أجل مقارعة آيدلوجية التعصب.

في مايو ٢٠١٠ نشرت الأميرة بسمة بنت سعود بن عبدالعزيز ، ابنة الملك سعود ، مقالا في المدينة المنورة يتهم أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بارتكاب "الإرهاب الديني" ، ودعت المنظمة لبدء محاربة الفساد داخل الجهات الحكومية بدلا من "يضيعون وقتهم بوحشية مطاردة النساء والرجال."

في ١٤ فبراير ٢٠٠٩ قام الملك بإعادة تنظيم مجلس كبار العلماء ليتضمن علماء من جميع المذاهب السنية الإسلامية الأربعة ، ومنذ العشرينات ، قد انضمت الحكومة رسميا إلى المذهب الحنبلي بالإعلان بان اثنين من مصادر ومراجع المذهب الحنبلي هما الوحيدان المقبولان للقضاة السعوديين. إعادة تنظيم المجلس هو أول اعتراف رسمي بالمذاهب الإسلامية الثلاث الأخرى في البلاد منذ ذلك الوقت ، ولكن لازال معظم العلماء والقضاة هم من الحنابلة .

استمرت الحكومة في مكافحة الفكر المتطرف من خلال تفحص رجال الدين والمعلمين بصورة وثيقة ، وقامت بطرد الذين يقومون بالترويج للأفكار المتعصبة والمتطرفة. بالإضافة إلى ذلك ، أصدر العديد من كبار المسؤولين الحكوميين والدينيين تصريحات علنية قوية ضد التطرف وقاموا بدلا من ذلك بالدعوة للتسامح والاعتدال.

في ٢٨ مارس ٢٠١٠ ، افتتح نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ، مؤتمر دولي استمر أربعة أيام في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حول فكر الإرهاب والتطرف ، وأصدر المؤتمر بيانا أدان فيه الإرهاب ودعا الشباب المسلم إلى اعتناق الإسلام المعتدل.

في ٢٨ مارس ٢٠١٠ عقد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني مؤتمرا لعلماء الدين حول الاعتدال في الإسلام ، وسلط المؤتمر الضوء على التسامح والتفاهم والتعامل مع الخلافات وثقافة الحوار .

في ١٤ يناير ٢٠١٠ ، أعلن مسؤول في مؤسسة التربية الإسلامية في جدة إلغاء ندوة بعنوان "الشيعة وعقائدهم الباطلة" كان من المقرر ان يقيمها مكتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بمدينة جدة وذلك ردا على الاحتجاجات المحلية. مسؤولون في المؤسسة لم يبينوا السلطة التي ألغت الندوة .

في 7 أكتوبر ٢٠٠٩ ، ذكرت بعض الصحف بأن الشيخ صالح بن حميد ، رئيس مجلس القضاء الأعلى ، حذر أئمة صلاة الجمعة من " العزلة والتفكير المغلق والضيق " .

في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩ ذكرت صحيفة الرسالة وجميع الصحف المحلية بأن مساعد وزير الدفاع الأمير خالد بن سلطان قال بأنه " لن يكون هناك حل وسط مع الجماعات المتطرفة الذين يعملون تحت ذريعة إتباع المبادئ الدينية."

في ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ ، ذكرت صحيفة الرسالة بأن وزارة الشؤون الإسلامية أصدرت تعليمات إلى جميع أئمة صلاة الجماعة خلال شهر رمضان بأن الدعاء من أجل هلاك اليهود والمسيحيين والكفار ، خاطئ وغير شرعي.

قلت بشكل ملحوظ التقارير الواردة عن عن قيام مسؤولي الجمارك بمصادرة مواد دينية من المسافرين سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ، وبإمكان الأشخاص أن يجلبوا أناجيل شخصية، صلبان ومواد دينية مثل أقراص دي في دي مدمجة إلى البلاد بدون صعوبة .

نتيجة للقلق المتزايد حول المطوعين سمحت الحكومة بتغطية إعلامية غير مسبوقة لمحاكمة المطوعين الذين قيل أنهم تورطوا في مضايقات بل ووفيات للمواطنين. وكان هناك حرية أكبر في النقد الصريح للمؤسسة الدينية من قبل الصحافة حيث أدان بعض الكتاب الانتهاكات التي ارتكبت من قبل المطوعين ودعى بعضهم إلى فحص ومراقبة واسعة لدور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو حتى حلها. وقد كان هكذا نقد في الماضي غالباً ما يؤدي إلى مضايقات من قبل المطوعين وإلى صدور تهديدات بالقتل من بعض المتعصبين الإسلاميين ولكن الآن لا يوجد مثل هكذا أفعال خلال فترة إعداد التقرير.

ان المناقشات العامة والتحديات التي تواجه دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في رصد التفاعلات الاجتماعية في إطار ولايتهم الدينية قد ازدادت في العدد والشدة وخاصة بين الشباب نظرا لأن ٧٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٣٠ . واستمرت بعض النساء الشابات على وجه الخصوص في إظهار حرصهن على توسيع الحدود الاجتماعية والشرعية المقيدة .

في ١٦ يونيو ٢٠٠٩ ، أطلق الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية خطة استراتيجية جديدة لهيئة الأمر بالمعروف ، إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات الطويلة الأجل بين هيئة الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك سعود من أجل تعزيز المهنية لموظفي الهيئة وتفاعلهم مع الجمهور.

وبالتزامن مع هذه الجامعات وغيرها ، شارك أعضاء من الهيئة في دورات تدريبية على مدار العام على القوانين والإجراءات المطبقة على "العمل الميداني" ، وعلى التواصل والحوار الفعال.

في فبراير ٢٠٠٧ أذنت الحكومة بصرف ٢,٤ مليار دولار (تسعة مليارات ريال) لدعم تنفيذ برنامجا رائدا من ست سنوات في التحديث التعليمي ، وأحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هو لتكملة التعليم الديني التقليدي ومحو الأمية المعلوماتية .

قام وزير التربية والتعليم بدعم التنفيذ السريع لهذا البرنامج ، بالإضافة إلى ذلك ، وقع وزير التربية والتعليم اتفاق تعاون مدته خمس سنوات مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني من أجل تعزيز التسامح الديني والثقافي في الفصول الدراسية من خلال برامج تدريب المدرسين والمعلمين .

أظهرت الكتب الرياضيات والعلوم المدرسية تحسنا من خلال التركيز فقط على الموضوعات الأكاديمية وإزالة المراجع الدينية السابقة.

في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٩ ، هاجم ما يقرب من ١٠٠ من المواطنين السنة المتطرفين أفراد في منطقة شيعية في المدينة المنورة مما أدى إلى إصابة سبعة مواطنين شيعة قبل أن تصل قوات الأمن وتحسم الموقف .

انتقادات أعلامية غير مسبوقة للمناهج الدراسية الحكومية ظهرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٩ ، بثت المسلسلة التلفزيونية الشعبية ، طاش ما طاش ، حلقة مثيرة للجدل ركزت على إصلاح التعليم ، وصورت الحلقة محاولات المحافظين المتشددين لعرقلة إصلاح التعليم وأظهرت وزير التربية والتعليم يطرد وفد من المحافظين المتدينين خارج مكتبه.

استمرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تلقي والاستجابة للشكاوى المتعلقة بتجاوزات أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعت إلى إجراء تعديلات على صلاحيات الهيئة .

استمرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برصد المواد التعليمية المستخدمة في المخيمات الصيفية الدينية ، لمنع تدريس الأفكار المتطرفة للأطفال.

واصلت السلطات المحلية إتاحة فرصة أكبر وقدر متزايد من الحرية للشيعة في القطيف والسماح للممارسات الدينية والتجمعات التي كانت ممنوعة أو منعت في الماضي ، كما ازدادت مشاهد التمثيل التي تمثل استشهاد الإمام الحسين. كما كانت تعرض صور الأئمة علناً في واجهات الدكاكين.

الفصل الثالث

وضع الاحترام الاجتماعي لحرية الدين

فبالإضافة إلى الأساس الديني الذي تؤسس الحكومة سلطتها عليه والدور الكبير الذي تلعبه القيادة الدينية للبلاد في المملكة، فإن التراث يفرض ضغطاً قوياً على السكان للالتزام بالتقاليد والعادات الاجتماعية ــ الدينية ، والنتيجة هي أن الغالبية العظمى من المواطنين تدعم قيام دولة قائمة على قانون إسلامي بالرغم من وجود وجهات نظر مختلفة مثل كيفية إدراك ذلك في التطبيق.

التمييز المبني على أساس الدين هو عامل من عوامل سوء المعاملة التي يتعرض لها العــاملون الأجانب من قبل أصحاب العمل السعوديون ومن قبل زملائهم في العمل. وهناك تقارير حــول قيام بعض الكفلاء بعدم دفع أجور العمال وكذلك عدم تجديد الإقامة لهم وذلك لأسباب دينية.

وقد ورد أن هناك متدينون متحمسون لا ينتمون للمطوعين رسمياً بل يتــصرفون مــن تلقــاء أنفسهم، قد قاموا بمضايقة مواطنين وأجانب وهاجموهم واعتدوا عليهم بالضرب واحتجزوهم.

الفصل الرابع

سياسة الحكومة الأمريكية

سياسة الحكومة الأمريكية هي الضغط بصورة متواصلة على الحكومة لاحترام التزامها العــام للسماح للأقليات من غير المسلمين بإقامة الشعائر الدينية والقضاء على التمييز ضــد الأقليــات ولتشجيع التسامح تجاه غير المسلمين والقضاء على التعصب .

وخلال فترة التقرير، التقى السفير الأمريكي مع كبار قادة الحكومة والقادة الدينيين حول الحرية الدينية، وطرح حالات خاصة من الانتهاكات مع كبار المسئولين .

وناقش كبار المسئولين الأمريكيين مع الحكومة سياساتها حول الممارسة الدينية والتسامح وتشويه سمعة الدين ، وقد قاموا بتشجيع الحكومة على وضع سياسة توقف نشر الفكر المتطرف وغير المتسامح داخل المملكة وحول العالم وحماية حرية العبادة لدى جميع التجمعات الدينية والحد من المضايقات التي تحدث للمجموعات عند ممارسة شعائر دينهم والتشجيع على التسامح نحو كافة أتباع الديانات الأخرى.

وشجع مسؤولين أمريكيين كبار أحكاماً تدعو إلى التسامح الديني تضمنت إزالة التمييز ضد الأقليات الدينية وتحسين احترام حقوق الإنسان وتحسين المحاسبة والشفافية .

وقد أثار مسؤولون أمريكيون أيضاً قضايا معينة وأمثلة من انتهاكات الحرية الدينية مع طرح حالات خاصة من الانتهاكات مع كبار المسئولين.

وقد طالب مسؤولون أمريكيون كبار الحكومة بتفعيل التزاماتها نحو السماح بحرية العبادة للأفراد واحترام حقوق المسلمين الذين لا يتبعون الخط السني المحافظ للإسلام في الدولة ، وبالإضافة إلى ذلك اجتمع مسؤولي السفارة الأمريكية في مناسبات عدة مع مسؤولي وزارة الخارجية لمناقشة مسائل تتعلق بالحرية الدينية.